رؤية المحامي
2025

رؤية .. ريادة .. مسئولية .. تميز

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) صدق الله العظيم.

تحقيقاً للرغبة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله و رعاه في إنجاز خطة التنمية، و إيماناً من جمعية المحامين الكويتية بأهمية تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التطلعات و الطموحات من خلال رؤى و إستراتيجيات فنية شاملة، و تأكيداً لريادة و مكانة المحامي الكويتي نطلق بحمدالله و بالتعاون مع زملائنا و زميلاتنا الأفاضل رؤيتنا الأكبر و الأشمل.

الأهداف الإستراتيجية

1. تشريعات متطورة مرنة و سلطات مستقلة تتفق و صحيح الدستور.
2. رفع مستوى جودة العمل المهني.
3. عدالة ناجزة متخصصة رقمية.
4. وسائل بديلة لفض المنازعات تتسق و تحول الكويت إلى مركز مالي و تجاري.
5. نظام قانوني فاعل يعزز الشفافية و الإفصاح و مكافحة الفساد.
6. توفير بيئة عمل مثالية لمكاتب و شركات المحامـــاة.

أولاً : المحور التشريعي

أطلقت جمعية المحامين الكويتية مبادرتها التشريعية تحت عنوان "نهضة" لتشمل أكثر من 90 تشريعاً، لاسيما أن التشريعات المحلية و في ظل تسارع الخطى العالمية بحاجة إلى تطوير و مراجعة مستمرة، و من خلالها نطلق المشروع الأكبر لتطوير و مراجعة القوانين الكويتية و لوائحها التنفيذية و القرارات المتعلقة بها.

و تتضمن مبادرة نهضة عدة قوانين هامة منها :

1 قانون تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم

- حصانة المحامين
- حفظ حقوق و أتعاب المحاميـــن
- إختبارات القبول للمحامين الجدد

2 قانون الجزاء

- تجريم الرشوة الإيجابية و السلبية للموظفين العموميين الأجانب
- تجريم الرشوة في القطاع الخاص
- جرائم أمن الدولة

المحور التشريعي

3 قانون الإجراءات و المحاكمات الجزائية

- تخفيض مدة الحبس الإحتياطي
- وجوب تسبيب قرارات الحبس الإحتياطي
- رد الإعتبار
- ضمان كافة الحقوق الإنسانية للمتهمين
- حضور المحامين في جميع مراحل التحقيق و أمام المباحث و متابعتهم لجميع الإجراءات

4 قانون تنظيم القضاء

- إستقلال و مخاصمة القضاة و النيابة العامة
- تكويت القضاء
- ضم رئيس جمعية المحامين لعضوية المجلس الأعلى للقضاء

5 قانون المرافعات المدنية و التجارية

- تطوير منظومة التقاضي الكترونيـــــاً
- عقد جلسات المحاكم و الخبراء عن بعد
- محضر الجلســـــــــات الإلكتروني
- وجوب تسجيل التحقيقات مع المتهمين و جلسات المحاكم و الخبراء بالفيديو

المحور التشريعي

6 قانون إنشاء المحكمة الدستورية
7 قانون محاكمة الوزراء
8 قانون إنشاء دائرة في المحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية
9 قانون تنظيم الخبرة
10 قانون المعاملات الالكترونية
11 القانون المدني
12 قانون الإثبات في المواد المدنية و التجارية
13 قانون الدعاوى قليلة القيمة
14 قانون إنشاء الدائرة العمالية في المحكمة الكلية
15 قانون التحكيم القضائي في المواد المدنية و التجارية
16 قانون التوثيق "الوكالة الالكترونية"

المحور التشريعي

17 قانون الإدارة العامة للتحقيقات "توحيد الدعوى العمومية"

18 قانون تنظيم السجون

19 قانون الأحـــــــداث

20 قانـون حقوق الطفل

21 قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

- إنشاء مركز طبي متخصص لعلاج الإدمان
- تشديد العقوبات و الإجراءات بشأن الإتجار بالمواد المخدرة

22 قانون حق الإطلاع على المعلومات

23 قانون إنشاء هيئة أسواق المال و تنظيم نشاط الأوراق المالية

24 قانون غرفة تجارة و صناعة الكويت

25 قانون الصندوق الوطني لرعاية و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة

26 قانون الشركات

27 قانون التجـــارة

المحور التشريعي

28 قانون تنظيم الوكالات التجارية
29 قانون تشجيع الإستثمار المباشر "إلغاء الوكيل المحلي"
30 قانون الشراكة بين القطاعين العـــــام والخـــــاص
31 قانون حماية المنافسة
32 قانون الإفـــــــلاس
33 قانون إنشاء الهيئة العامة للإستثمار
34 قانون تنظيم التأميـــن
35 قانون براءات الإختراع و الرسوم و النماذج الصناعية و تعديلاته
36 قانون تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربيـــة
37 قانون حماية المستهلك
38 قانون حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة

المحور التشريعي

39 قانون النقد و بنك الكويت المركزي و تنظيم المهن المصرفية و تعديلاته "تفعيل قواعد الحوكمة"

40 قانون الجمعيات التعاونية "إقرار المراقب التعاوني أســـوة بالأجهزة الرقابية بالدولة"

41 قانون المطبوعات و النشـــــــــر

42 قانون الإعلام المرئي و المسمـــــوع

43 قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومة

44 قانون تنظيم التعليم العالي

45 قانون محكمة الأســـــرة

- ضم محاكم الأسرة إلى المحاكم الرئيسية في المحافظات
- السماح بالطعن بالتمييز في جميع دعاوى الأســـــــرة

46 قانون الأحوال الشخصيـــــــة

47 قانون الأحوال الشخصية الجعفرية

48 قانون الحماية من العنف الأسري

49 قانون الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج

المحور التشريعي

50 قانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب

51 قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد و الأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة الماليـــــة

52 قانون حماية الأموال العامـــــــة

53 قانون إنشاء ديوان المحاسبـــــــة

54 قانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين

55 قانون المناقصات العامـــــــة

56 قانون الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة

57 قانون إنشاء بنك الإئتمان الكويتي

58 قانون التأمينات الإجتماعيـــــة

59 قانون الخدمة المدنيـــــــة

- الوظائف القيادية
- تكويت القطاع العام
- ضم مراقبي شئون التوظف إلى جهاز المراقبين الماليين
- تنظيم آلية إستكمال الدراسة للموظفين

المحور التشريعي

60 قانون العمل في القطاع الأهلي

61 قانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل فى الجهات غير الحكومية والقوانين المعدلة له

- إدراج المحامين ضمن الفئة الأولى في جدول رواتب دعم العمالة الوطنية
- رفع نسبة تكويت القطاع الخاص
- تنظيم آلية إستكمال الدراسة للعاملين في القطاع الخاص

62 قانون إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة

63 قانون إيجار العقـــــارات

64 قانون التسجيل العقاري

- تنظيم الوكالة العقارية
- تنظيم تملك الأراضي الفضاء بهدف كسر احتكارها

65 قانون الرعاية السكنية

66 قانون إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية

67 قانون تنظيم إستغلال الأراضي الفضاء

المحور التشريعي

68 قانون إنتخابات أعضاء مجلس الأمة
- تعديل النظـــــــام الإنتخابي
- إقرار المفوضية العليا للإنتخابات
- تنظيم تمويل الحملات الإنتخابية
- إقرار مدونة السلـــوك البرلماني

69 قانون اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

70 قانون بلدية الكويت

71 قانون الرياضة
- تطبيق الإحتراف الكلي
- تطبيق الإستثمار الرياضي
- تطبيق خصخصة الأندية

72 قانون حقوق الأشخاص ذوي الأعاقة

73 قانون إنشاء الهيئة العامة للزراعة و الثروة السمكية

74 قانون الصناعة

75 قانون إنشاء مؤسسة البترول الكويتية

76 قانون المرور

المحور التشريعي

77 قانون تنظيم محكمة المرور

78 قانون حماية البيئـــــــــة

79 قانون الآثـــــــــــار

80 قانون الجامعات الحكومية

81 قانون إنشاء الجامعات الخاصة

82 قانون مكافحة الإتجار بالأشخاص و تهريب المهاجرين

83 قانون الإعلام الإلكترونـــــي

كما تتضمن مشروعات بقوانين حديثة كلياً :

1 قانون حقوق الإمتياز التجاري "الفرنشايـــــز"

2 قانون إنشاء مجلس السياسة العامة والحوكمة

3 قانون إنشاء المركز الوطني للكوارث و الأزمات

4 قانون تأسيس شركات إنشاء المدن السكنيـــة

5 قانون الوسائل البديلة لتسوية المنازعات "التحكيم ، الوساطة ، التوفيق"

6 قانون مجلس الدولـــــــــة

7 قانون المحاكم الإقتصاديـــــــة

8 قانون المنطقة الإقتصادية الشمالية

9 قانون عديمي الجنسيـــــــــة

10 مشروع قانون تجريم التعامل مع العصابات الصهيونية

11 مشروع قانون تنظيم الإتحادات الطلابيـــــــــة

المحور التشريعي

و بجانب التشريعات فإن مشروع "نهضة" يعنى أيضاً باللوائح التنفيذية و القرارات ذات الصلة و مراجعتها حرصاً على تفادي السلبيات و معالجة الملاحظات من خلال مخاطبة الجهات الرسمية و تزويدها بتقارير دورية متضمنة الرأي القانوني.

ثانياً: محور تطبيق الحوكمة في جمعية المحامين الكويتية و مكاتب و شركات المحاماة

يهدف هذا المحور لتعزيز أسس الشفافية و توصيل المعلومات و الإفصاح و المحاسبة لتوفير بيئة عمل مناسبة لمنتسبي الجمعية الكرام و تعزيز منظومة العمل المهني وفق قواعد و نصوص القوانين ذات الصلة و ميثاق شرف آداب و تقاليد مهنة المحاماة.

ثالثاً: محور رقمنة خدمات التقاضي

تُعتبر التكنولوجيا والتحول الرقمي جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليوميَّة، وهذا ينطبق أيضًا على القطاع القانوني، فتشهد محاكم العديد من الدول تحولًا رقميًا هائلًا خلال العقود الأخيرة حيث يعد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية عنصرًا أساسيًا في تحسين العمليات القانونية وتقديم العدالة بطريقة أكثر فعالية، و تضمن هذه التحولات الرقمية استخدام أنظمة إلكترونية متطورة لإدارة الملفات القضائية وتتبع سير القضايا، بالإضافة إلى التعامل مع الوثائق والمستندات الرسمية بشكل إلكتروني، مما يُسهل عملية الوصول إلى المعلومات والبيانات ذات الصلة بسرعة وسهولة أكبر.

محور رقمنة خدمات التقاضي

و من خلال الرؤية نطلق مبادرة

" مستقبل العدالة الرقمية "

إستكمالاً لمبادرة

" العدل بلا ورق "

بمشاركة مؤسسات عالمية متخصصة من خلال مؤتمرات
و ورش عمل و تهدف إلى :

1. تدشين المحاكم الذكية من خلال منصة التقاضي الإلكتروني.
2. سرعة تحديد الجلسات و تداولها و تبادل المذكرات و المستندات و إستجواب الأطراف عن بعد.
3. جودة الأحكام القضائية.
4. إتمام كافة الإجراءات العدلية "التوكيلات ، الإستعلام ، الطعون و رفع الدعاوى ، الإعلانات ، تصوير الملفات ، إرسال الأحكام ، التنفيذ" الكترونياً خلال فترة زمنية وجيزة.
5. الإستفادة من تقنيات الذكاء الإصطناعي و توفير البيئة التشريعية اللازمة لذلك.

محور رقمنة خدمات التقاضي

كما تتضمن المبادرة عدة توصيات رئيسية بعد الإطلاع على تجارب مختلف الدول منها :

1. التدرج في تطبيق المنظومة لتكون البداية بالقضايا ذات الطابع الاقتصادي والمدني والإداري والدستوري، وعدم التسرع في عقد جلسات المحاكمات الجنائية عن بعد.
2. بدء إعداد تعديلات تشريعية لتنظيم التقاضي عن بعد بالتوازي مع هذه التجارب، بحيث يعبر القانون عن الوضع المنشود بجميع جوانبه، وضمان جدية الدولة في تنفيذه.
3. مراعاة خصوصية المرافعة الشفاهية في جميع المنازعات التي تتطلب ذلك.
4. مراعاة خصوصية القضاء الجنائي وأهمية ملاحظة القاضي للغة جسد المتهم وسماع نبرة صوته.
5. التزام الدولة بتوفير بنية تحتية قوية في المجال الرقمي لتكون مقترحات التطوير قابلة للتنفيذ دون إبطاء أو استثناء.
6. ضمان تكامل الخدمات بين الأجهزة القضائية المختلفة التي تعمل في نفس القضية، وتوفير إمكانية لأطراف الدعوى والمحامين لمتابعة جميع إجراءات الدعوى من بوابة موحدة.
7. التزام الدولة بالتدريب والتأهيل لجميع أطراف العمل القضائي، من قضاة وأعضاء هيئات قضائية ومحامين وموظفين وخبراء، وذلك بما لا يرتب أعباء مالية على كاهل هؤلاء.

محور رقمنة خدمات التقاضي

كما تتضمن المبادرة عدة توصيات رئيسية بعد الإطلاع على تجارب مختلف الدول منها :

8. إنشاء منصة رقمية مفتوحة ومستدامة لكل جهة أو هيئة قضائية لتمكين المتقاضين من متابعة دعاواهم.

9. تولي وزارة العدل بالتعاون مع جمعية المحامين مسئولية التوعية العامة بأنظمة التقاضي الجديدة وذلك من خلال القنوات والصحف والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، بوسائل مكتوبة ومرئية وتفاعلية.

10. تدشين تطبيق "إنابة" لتنظيم عملية الإنابة في حضور الجلسات و الحد من الممارسات المخالفة لقانون المهنة و ميثاق الشرف، و معرفة مواعيد إنعقاد الجلسات و الرول الالكتروني.

11. الربط مع تطبيق "هويتي" و إطلاق هوية المحامي الإلكترونية و توفير كافة خدمات الجمعية من قيد و تجديد و نقل و إصدار شهادات دون الحاجة للمراجعة الشخصية.

12. تفعيل نظام الجلسات عن بعد و تبادل المذكرات و الإخطارات عن بعد في مركز تحكيم جمعية المحامين الكويتية.

13. تدشين برامج جديدة و متطورة لإدارة مكاتب و شركات المحاماة و تتبع الملفات الكترونياً.

14. تدشين مكتبة المحامي الرقمية بجانب المكتبة الورقية الأكبر و الأشمل من نوعها على مستوى نقابات المحامين عالمياً.

رابعاً: محور تدشين و تطوير المرافق

1. إفتتاح المبنى الجديد لجمعية المحامين الكويتية "بيت المحامي" و يضم أكبر مكتبة قانونية على مستوى نقابات المحامين عالمياً و نادي صحي و قاعات تدريب و قاعات إجتماعات و المحكمة التدريبية و قاعة تداول جلسات مركز التحكيم.
2. افتتاح مكتب الاستعلام التابع للإدارة العامة للتحقيقات.
3. إفتتاح المحكمة الصورية الجديدة التابعة لمعهد الكويت للمحاماة و الدراسات القانونية.
4. تطوير خدمات "منصة المحامي للخدمات الإلكترونية" في مقر الجمعية لتشمل أكثر من 1000 خدمة في مختلف الجهات الحكومية دون الحاجة للمراجعة الشخصية.
5. العمل على تخصيص فروع لجمعية المحامين الكويتية في المحافظات.
6. زيادة و توفير كافة الخدمات في مركز المحامي لخدمات التقاضي خلال الفترتين الصباحية و المسائية
7. التنسيق مع مجلس الوزراء لتوفير أرض لإنشاء مستشفى المحامين وفق أحدث و أفضل المواصفات الفنية و الطبية من خلال عدد من الرعاة.
8. العمل على تخصيص أرض لإنشاء نادي المحامي الجديد بخدمات متكاملة.

خامساً: محور التعاون المشترك مع مؤسسات الدولة الرسمية و الأهلية

1. تعزيز عملية الربط الآلي مع الجهات ذات الصلة بعمل السادة المحامين و مكاتب و شركات المحاماة.

2. متابعة القرارات و اللوائح ذات الصلة بعمل المحامين و معالجة كافة الملاحظات بما يضمن حقوق المنتسبين للمهنة.

3. التوسع في إبرام مذكرات التفاهم و التعاون تأكيداً لريادة جمعية المحامين الكويتية و أهمية إبراز الجانب القانوني.

4. إطلاق الحملات التوعوية القانونية لكافة فئات و شرائح المجتمع إنطلاقاً من دورنا الوطني و المؤسسي.

سادساً: محور التعاون مع المؤسسات القانونية الدولية

حرصت جمعية المحامين الكويتية على الإنضمام لعضوية العديد من المنظمات و الهيئات القانونية الدولية تأكيداً لمكانة دولة الكويت عالمياً و حرصاً على تبادل الخبرات و الثقافات و التجارب و صقل و تأهيل و تطوير الكفاءات الوطنية في القطاع القانوني، بجانب إستضافة العديد من المؤتمرات و الفعاليات.

و من خلال رؤيتنا الحالية نؤكد حرصنا على التوسع في هذا الإطار لا سيما و أن الجمعية تقوم بالتحرك لدعم قضية أخواننا في دولة فلسطين الشقيقة و محاسبة العصابات الصهيونية على ما يتم إرتكابه من جرائم شنيعة على الأراضي المحتلة من خلال المحاكم الجنائية الدولية و هو ما يتطلب تكثيفاً للجهود و الإنتشار.

كما نسعى لعقد إتفاقيات توأمة مع أبرز المؤسسات الأكاديمية و شركات المحاماة العالمية لتعزيز التعاون و دعم الكفاءات الوطنية من خلال إستكمال الدراسات العليا و تنظيم البرامج التدريبية المشتركة.

سابعاً: محور تطوير منظومة العمل الإداري و المهني و دعم الكفـــاءات الوطنيـــــة

1. دعم تأسيس شركات المحاماة المهنية و تطوير اللائحة التنفيذية الخاصة بها.
2. تدشين سجل المحامين المقيدين في جدول الموثقين الأهليين و تنظيم الدورة المحددة بالتعاون مع وزارة العدل.
3. تدشين سجل المحامين المقيدين في جدول المعونة القضائية و تنظيم عملية الإنتدابات في حضور الجلسات.
4. تدشين العمل باللائحة الجديدة للمسميات القانونية للوافدين وفق الشروط و الضوابط و إجتياز الإختبارات بالتنسيق مع الهيئة العامة للقوى العاملة.
5. إستمرار حملة المطالبة بتكويت الوظائف القانونية و إحلال الكفاءات الوطنية.
6. إطلاق الدليل الارشادي للمحامين الحديث لمكافحة غسل الأموال.
7. تنظيم حفل تكريم خريجي الماجستير والدكتوراه السنوي، و العمل على شمول المسجلين على الباب الثالث بقرار السماح بإستكمال الدراسة في الخارج وفق الضوابط.
8. تعزيز دور لجنة تذليل العقبات المشتركة بين جمعية المحامين الكويتية و وزارة العدل.
9. تعزيز دور لجنة تذليل العقبات المشتركة بين جمعية المحامين الكويتية و الادارة العامة للتحقيقات.
10. إستمرار ضم الكفاءات الوطنية لعضوية المؤسسات والهيئات الحكومية المحلية تأكيداً لريادة و دور المحامي الكويتي.

سابعاً: محور تطوير منظومة العمل الإداري و المهني و دعم الكفـــاءات الوطنيـــــة

11. إستمرار ضم الكفاءات القانونية لعضوية اللجان الحكومية المؤقتة و الدائمة التخصصية.

12. تطوير آلية و نظم مركز تحكيم جمعية المحامين الكويتية وفق اللائحة الجديدة بما يكفل جودة الأحكام الصادرة وتقليل أمد التقاضي و حقوق الأطراف مع إستمرار عقد الجلسات عن بعد وفق الضوابط المحددة.

13. ضم الجمعية لعضوية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كونها من الفئات المخاطبة وفق القانون.

14. تطوير آلية و برامج معهد الكويت للمحاماة والدراسات القانونية بالتعاون مع الجهات المختصة لتأهيل حديثي القيد و إطلاق أكاديمية المحامي.

15. إنشاء مركز التوظيف للوظائف المسانده في شركات ومكاتب المحاماة ، وإعداد دورات واختبارات تأهيلية.

16. توفير خدمات جمعية المحامين الكويتية في تطبيق (سهل) الخاص في خدمات الحكومية الإلكترونية.

17. إعادة تطوير و إصدار مجلة المحامي.

18. تطوير مجلة القانون الإلكترونية.

19. التنسيق مع الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي بشأن قيد المحامين في جدول المحكمين و الوسطاء و تنظيم البرامج المشتركة.

20. التنسيق بشأن قيد المحامين في جدول المحكمين في المحكمة الرياضية الدولية " كاس ".

سابعاً: محور تطوير منظومة العمل الإداري و المهني و دعم الكفـــاءات الوطنيـــــة

21 رفع عدد المحامين المقيدين في جدول المعونة القضائية و تنظيم عملية الإنتدابات في حضور الجلسات.

22 إطلاق المؤتمر القانوني الدولي السنوي بتنظيم الجمعية و بمشاركة جهات محلية و دولية.

23 إطلاق جائزة التميز القانوني.

24 إطلاق لائحة تصنيف مكاتب و شركات المحاماة وفق ضوابط محددة.

25 توسيع نطاق مشاركة المركز الثقافي التابع لجمعية المحامين الكويتية في معرض الكويت للكتاب السنوي و المعارض الخارجية.

26 تعزيز دور لجان و مراكز الجمعية ومنحهم كامل الصلاحيات لأداء دورهم المهني و القانوني و المجتمعي على الوجه الأكمل.

27 تطوير المحكمة الصورية في معهد الكويت للمحاماة والدراسات القانونية .

28 تكثيف برامج إعداد و قيد المدرب المحامي التابع لمعهد الكويت للمحاماة والدراسات القانونية.

29 إطلاق برنامج بودكاست المحامي بتنظيم المركز الإعلامي و المركز الثقافي في جمعية المحامين الكويتية وذلك لنشر الثقافة القانونية.

30 العمل على إقرار تدريس مقرر "القانون و الدستور" للمراحل التعليمية "الإبتدائية ، المتوسطة ، الثانوية"

31 إعتماد المحامين كمراقبين للجمعيات العمومية للشركات

سابعاً: محور تطوير منظومة العمل الإداري و المهني و دعم الكفـــاءات الوطنيـــــة

32 إعتماد شركات المحاماة ضمن الفئات المشمولة بالدعم من قبل الصندوق الوطني لرعاية و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

33 تفعيل دور لجنة محاربة أدعياء مهنة المحاماة و تشكيل فرق دورية للرقابة و المتابعة و تسجيل التقارير و الشكاوى.

34 تفعيل دور لجنة الدفاع عن المحامين حرصاً على حفظ حقوق كافة الزملاء حال تعرضهم لأية إجراءات.

35 تطوير لائحة صندوق دعم الإبتعاث الخارجي للمحامين.

36 توفير التأمين الصحي السنوي للمحامين بشروط أكثر تميزاً.

37 ضم المحامين ضمن الفئة الاولى في رواتب دعم العمالة الوطنية.

38 إطلاق المراحل الجديدة من الحملات التوعوية القانونية "واعي ، بلغ ، أمان" و غيرها إنطلاقاً من الدور الوطني و المؤسسي الريادي للجمعية.

39 إقرار و تعزيز المزيد من الوسائل البديلة لحل المنازعات "الوساطة ، التوفيق" و المحاكم الإقتصادية بما يتسق و خطوات تحول دولة الكويت إلى مركز مالي و تجاري عالمي.

40 إطلاق مبادرة "العدالة الوقائية" للحد من النزاعات القضائية.